Distr.: General
29 April 2025
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة
المعني بالمحيطات
نيس، فرنسا 2025

مؤتمر الأمم المتحدة لعام 2025 لدعم تنفيذ الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة

نيس، فرنسا، 9-13 حزيران/يونيه 2025

البند 9 من جدول الأعمال المؤقت*

حلقات العمل من أجل المحيطات

حلقة العمل من أجل المحيطات 1: حفظ النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية، بما في ذلك النظم الإيكولوجية في أعماق البحار، وإصلاحها وإدارتها على نحو مستدام

ورقة مفاهيمية أعدتها الأمانة العامة

موجز

أُعدت هذه الورقة المفاهيمية عملا بالفقرة 24 من قرار الجمعية العامة 128/78 التي طلبت فيها الجمعية إلى الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة لعام 2025 لدعم تنفيذ الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة أن يعد ورقة مفاهيمية عن كل موضوع من مواضيع حلقات العمل من أجل المحيطات، آخذا في الاعتبار عمليات الجمعية ذات الصلة المتعلقة بموضوع المحيطات وما يحتمل أن يقدم في شأنه من مساهمات أخرى. وتتعلق هذه الورقة بحلقة العمل من أجل المحيطات 1 بشأن موضوع "حفظ النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية، بما في ذلك النظم الإيكولوجية في أعماق البحار، وإصلاحها وإدارتها على نحو مستدام". وتتطرق للغايات ذات الصلة بالموضوع من الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة من حيث حالة الإنجاز والاتجاهات والتحديات والفرص، وذلك في إطار الموضوع الشامل للمؤتمر: "تسريع العمل وتعبئة جميع الجهات الفاعلة لحفظ المحيطات واستخدامها على نحو مستدام".

* A/CONF.230/2025/1.

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا - مقدمة

أهمية النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية

1 - سلامة النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية، ومنها النظم الموجودة في أعماق البحار، ضرورية لاستقرار الكوكب ورفاهية الإنسان. فهي ليست وحسب دعامة لمجموعة هائلة من أشكال الحياة التي يفوق تنوعها بأكثر من الضعف تنوع أشكال الحياة في البر، وإنما هي أيضا دعامة لرفاهية الإنسان. فتمتع المحيطات بالعافية يجعلها قادرة على أن تزود الإنسان والكوكب معا بعدد كبير من الفوائد والخدمات الأساسية منها تنظيم المناخ، والحفاظ على الدورات الفيزيائية والكيميائية للكوكب، والتغذية، والأمن الغذائي، ورفاهية الإنسان، علاوة على مجموعة عريضة من القيم الثقافية والروحية.

2 - ومن المتوقع أن تصل القيمة الاقتصادية السنوية التي يوفرها المحيط للاقتصاد العالمي إلى 3 تريليونات دولار بحلول عام 2030، وهذا ما يجعلها تضاهي أحد أكبر 10 اقتصادات في العالم. وتشكل الأغذية المائية المنتجة في المحيطات مصدرا لتغذية ملايين البشر، ولم يزل توفير الغذاء ينمو في المتوسط بحوالي ضعف معدل نمو السكان منذ عام 1960. فعلى الصعيد العالمي، يعتمد 492 مليون شخص، نصفهم نساءٌ تقريبا، اعتمادا جزئيا على الأقل على مصايد الأسماك الصغيرة النطاق[1]. وتوفر المحيطات أيضا منافع غير مالية، منها التغذية والقيم الاجتماعية والثقافية.

التحديات التي تواجهها النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية

3 - تواجه النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية تحديات فيما يتعلق بسلامتها وأداء وظائفها وقدرتها على الصمود ضغوطاً متزايدة تنجم عن الاستغلال المكثف للموارد البحرية وعن الممارسات المدمرة، علاوة على الضغوط الأخرى الناشئة عن أنشطة الإنسان، وهي أمور تؤدي إلى أزمة ثلاثية على نطاق الكوكب تتجلى في ظاهرة تغير المناخ، وفقدان التنوع البيولوجي والطبيعة، والتلوث، وهذا ما يقوض استدامة هذه النظم الإيكولوجية المهمة في الأجل الطويل وكذلك الخدمات التي تقدمها.

4 - وينضاف إلى ذلك مسألة النقص في الاستثمارات اللازمة لتوسيع نطاق جهود الحفظ بالقدر الذي يضاهي الضغوط البشرية المتزايدة. وإذا لم تعالج هذه الضغوط فسوف تؤدي إلى مزيد من التدهور في النظم الإيكولوجية وفقدان التنوع البيولوجي فيتضرر بذلك الأمن الغذائي العالمي وسبل العيش، كما تختل وظائف الكوكب ويتزعزع استقراره. فلا مناص إذن من اتخاذ تدابير أقوى على الصعيد العالمي تنسَّق على نحو وثيق لحفظ النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية وإصلاحها وإدارتها على نحو مستدام.

مستجدات الجهود المبذولة دوليا من أجل استخدام لنظم الإيكولوجية للمحيطات على نحو مستدام

5 - ازداد الاعتراف عالميا بموضوع سلامة النظم الإيكولوجية للمحيطات وقدرتها على الصمود منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة لدعم تنفيذ الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة في عام 2022. وأكد المشاركون في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام 2024 دور المحيطات في

(1) انظر www.nature.com/articles/nature09689.

تحقيق أهداف التنمية المستدامة 1 و 2 و 13 و 17، وسلطوا الضوء على ضرورة بذل جهود حثيثة ومنسقة على الصعيد العالمي لحماية التنوع البيولوجي البحري وضمان استخدام موارد المحيطات على نحو مستدام.

6 - وتسليما بضرورة تعزيز الإجراءات المتخذة، وُضع العديد من العمليات والأطر والاتفاقات الدولية التي ركزت على الارتقاء بمستوى الطموح السياسي وتحفيز الإجراءات الداعمة لاستخدام النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي للمحيطات على نحو مستدام، من قبيل الاتفاق المُبرم في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية واستخدامه على نحو مستدام، وإطار كونمينغ - مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي، ولجنة التفاوض الحكومية الدولية المعنية بالتلوث البلاستيكي، والحوار المتعلق بالترابط بين المحيط والمناخ في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وغيرها.

7 - وعلى الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلت ومظاهر التقدم الملموس الذي أحرز، ما زال المجتمع العالمي قاصراً عن بلوغ معظم الغايات المندرجة ضمن إطار الهدف 14، ومنها الغايات المتعلقة بحفظ النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية وإصلاحها وإدارتها على نحو مستدام.

ثانيا - الحالة الراهنة والاتجاهات

التنوع البيولوجي البحري وعوامل فقدان التنوع البيولوجي

8 - المحيطات هي أحد خزانات التنوع البيولوجي الكبرى في العالم. وهي موئل لما يبلغ عدده 32 من أصل 34 شُعبة معروفة على الأرض، وتشير التقديرات إلى أن المحيط يحتوي على ما بين 000 500 و 10 ملايين نوع بحري ما زال عدد كبير منها غير معروف حتى الآن، ويفوق عدد الأنواع الجديدة التي تكتشف سنويا 2000 نوع. وقد وُثّق وجود قرابة 000 18 من الأسماك العظْمية والغضروفية بالإضافة إلى الكائنات الحية الدقيقة (البكتيريا والفيروسات) واللافقاريات البحرية التي تؤلف غالبية الكائنات البحرية. وعلاوة على ما ذكر، يدل الغموض الكبير السائد فيما يتعلق بعدد الأنواع البحرية على فداحة عدم اليقين في المعرفة بالتنوع البيولوجي البحري على الصعيد العالمي. ولا تحظى أنواع الحيوانات البحرية بالحماية الكافية دوليا لأسباب من ضمنها كونها حيوانات مهاجرة وكونها توجد في مناطق تقع خارج حدود الولاية الوطنية ومن أسباب ذلك أيضا استمرار وجود نقص في المعرفة العلمية وفي فهم الأدوار الإيكولوجية التي تؤديها واحتياجاتها من حيث الحفظ، وذلك رغم ما تضطلع به من دور لا غنى عنه فيما تنهض به النظم الإيكولوجية من وظائف لا تقوم الحياة على الأرض إلا بها. ويرى الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة أن 300 46 نوع مهدد بالانقراض في قاطبة أنحاء العالم، وهو رقم يمثل ما مجموعه 28 من المائة من الأنوع التي شملها التقييم، ومنها 37 من أسماك القرش والشفنين.

9 - ومن الصعب تقديم وصف شامل بسيط لحالة التنوع البيولوجي البحري بالنظر إلى التنوع الهائل في الكائنات البحرية وتعقيد النظم الإيكولوجية البحرية وأوجه تأثير الأنشطة البشرية في تلك النظم. ورغم التقدم المحرز في بعض الأماكن وبالنسبة لبعض الأنواع وكذلك البراهين القائمة على حماية الموائل وتعافيها في بعض المناطق، ما زال الاتجاه العام نحو فقدان الموائل والتنوع البيولوجي مستمرا بوتيرة متسارعة. فقد فُقد ما يقرب من نصف الكائنات المرجانية الحية الموجودة في الشعاب المرجانية منذ سبعينيات القرن التاسع عشر، كما أن 44 في المائة من أنواع المرجان التي تشيد الشعاب المرجانية في العالم معرضة لخطر

الانقراض. وحسب القائمة الحمراء لأشجار المانغروف التي وضعها الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية، فإن نصف مناطق غابات المانغروف في العالم تدخل في عداد المناطق المهددة. وقد فُقد ما يقرب من 30 في المائة من مساحة الأعشاب البحرية في العالم منذ أواخر القرن التاسع عشر، وسُجل تراجع في أعداد ما لا يقل عن 22 من أصل 72 نوعاً من الأعشاب البحرية في العالم. وتبلغ نسبة الأسماك المهاجرة المدرجة في قائمة معاهدة المحافظة على الأنواع المهاجرة من الحيوانات الفطرية المهددة بالانقراض 97 في المائة، كما أن 6 أنواع من أصل 13 نوعا من الحيتان الكبيرة قد أصبحت مصنفة حاليا بكونها مهددة بالانقراض أو معرضة للخطر.

10 - أما مصايد الأسماك، فمعظم أنواع الأسماك الفقارية البحرية البالغ عددها 000 18 نوع (وأرصدتها العديدة) غير متأثر بالاستغلال المباشر - إذ إن أكثر من 85 في المائة من أنواع الأسماك الفقارية البحرية لا تدخل في عداد المستهدف من المصايد. ومع ذلك، فنسبة الأرصدة السمكية التي يجري استغلالها وتتعرض للصيد المفرط ما انفكت تزداد، حيث بلغت نسبة المصيد في عام 2021 ضمن الحدود المستدامة بيولوجيا 62,3 في المائة، وهذا ما يقل بنسبة 2,3 في المائة عن نسبته في عام 2019. وما زال المصيد العالمي مستقرا في الوقت الراهن حيث كان 76,9 في المائة من الكميات المصيدة في عام 2021 من الأرصدة المستدامة بيولوجيا. وتنطوي هذه الأرقام العالمية على اختلافات بين المناطق وفي آثار الصيد محليا، وهي معروضة في تقارير منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. أما الجزء الذي يتعرض للصيد المفرط من الأرصدة السمكية ففي ازدياد، مثلما أن ما يبلغ عنه من الكميات المصيدة العالمية لا تتغير أرقامه على الرغم من زيادة جهود الصيد[2]. وتشير التقارير المعدة في إطار معاهدة الأنواع المهاجرة إلى أن العديد من الأنواع البحرية المهاجرة المدرجة في تذييلات المعاهدة، ومنها الثدييات البحرية وبعض أنواع أسماك القرش والشفنين البحري (كالمصيد العرضي مثلا)، تتأثر تأثرا شديدا بالضغط الناجم عن الاستغلال بسبب الانخفاض الطبيعي في قدرتها على التكاثر.

11 - وتعود الأخطار الرئيسية التي تتهدد التنوع البيولوجي في المحيطات إلى تغير المناخ الناجم عن النشاط البشري، فقد وثقت آثار ارتفاع درجات حرارة المحيطات والتحمض وارتفاع مستوى سطح البحر على الأنواع والموائل سواء بسواء. وتشمل الأخطار المهمة الأخرى ممارسات الصيد غير المستدامة، وتغير استخدام الأراضي/البحر، والتلوث البري والبحري، بما في ذلك مياه الصرف الصحي والجريان السطحي الزراعي. وتتباين التقييمات العلمية في تقدير حجم الضغوطات، المفردة منها والمتضافرة، حيث تشير إلى أن ما يتراوح بين 59 و 97 في المائة من المحيط يعاني من تأثيرات تراكمية متزايدة من هذه الضغوطات البشرية[3]. وقد بُذلت جهود كبيرة للتوصل إلى فهم أفضل لمختلف عوامل فقدان التنوع البيولوجي، المباشرة منها وغير مباشرة. وساهمت تلك الجهود في بلوغ فهم جيد لأسباب تدهور النظم الإيكولوجية البحرية في أنحاء العالم قاطبة (مع وجود اختلافات بين المناطق وعلى المستوى المحلي بالنسبة إلى بعض الأنواع

(2) انظر www.science.org/doi/abs/10.1126/science.adr5487.

(3) Benjamin S. Halpern and others, “Recent pace of change in human impact on the world’s ocean”, *Scientific Reports*, vol. 9, No. 11609 (2019), available at https://doi.org/10.1038/s41598-019-47201-9; David O. Obura and others, “Integrate biodiversity targets from local to global levels”, *Science*, vol. 373, No. 6556 (2021), available at https://doi.org/10.1126/science.abh2234.

وبعض الموائل). وجرى كذلك وضع واستعمال مجموعة واسعة من الأدوات لتقليص الضغط على النظم الإيكولوجية البحرية والحد من آثاره أو القضاء على تلك الآثار.

12 - ومن دواعي الأسف أن العديد من هذه العوامل والضغوطات ازدادت في السنوات الأخيرة أو أنها لم تنخفض بعد إلى مستوى لا يضر بهيكل النظام البيئي ووظيفته واستدامته على المدى الطويل في بعض المناطق. ولم يزل تغير المناخ يتفاقم وكذلك التأثيرات المرتبطة به، إذ صارت الأعوام من 2015 إلى 2024 الأعوام العشرة الأشد حرارة على الإطلاق، وبلغت درجة حرارة المحيطات في عام 2024 أعلى مستوياتها، شأنها في ذلك شأن متوسط مستوى سطح البحر في العالم. وتتضافر هذه التأثيرات مع الضغوط الأخرى التي تتعرض لها المحيطات، وتزداد التأثيرات التراكمية الإجمالية على العديد من النظم البحرية. وبحسب المعلومات الواردة في النسخة المستوفاة في أيلول/سبتمبر 2023 من إطار حدود الكوكب، فقد تجووز الحد في 6 من أصل 9 عمليات حاسمة لا تحافظ الأرض على استقرارها ومرونتها إلا بها مجتمعة[4].

13 - وعلاوة على ما ذكر، فإن العوامل غير المباشرة (التي يشار إليها أيضا باسم "الأسباب الكامنة") لفقدان التنوع البيولوجي، مثل التغير الديمغرافي والديناميات الاجتماعية والثقافية والفقر واتجاهات السوق، يصعب بشكل خاص أن تعالج في إطار الجهود المبذولة في سبيل إصلاح النظم الإيكولوجية، ولا سيما أنها تعمل في جل الأوقات بشكل متضافر وعبر نطاقات متعددة ومستويات متفاوتة من القرب من الموقع المعني[5].

الالتزامات والأطر العالمية المتعلقة بالتنوع البيولوجي في المحيطات

14 - أحرز تقدم في إدماج اعتبارات التنوع البيولوجي في الإطار السياساتي المتعدد الأطراف المتعلق بالمحيطات، وازداد التعاون بموجب الصكوك الدولية (بين الهيئات الإقليمية المعنية بمصايد الأسماك والاتفاقيات وخطط العمل المتعلقة بالبحار الإقليمية، على سبيل المثال). وغدت نهج الإدارة القائمة على مراعاة النظم الإيكولوجية من الأمور التي يجري الترويج لها.

15 - واتفاقية التنوع البيولوجي هي أحد الأطر الدولية الرئيسية المتعلقة بحماية التنوع البيولوجي في العالم. وكان برنامج العمل الأول المتعلق بالتنوع البيولوجي البحري والساحلي قد اعتمد في عام 1998. وفي الاجتماع التاسع لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي المنعقد في عام 2006، اعتمد الأطراف معايير علمية لتحديد المناطق البحرية ذات الأهمية الإيكولوجية أو البيولوجية. وتتسم هذه المناطق البحرية بخصوصيتها داخل المحيط وتؤدي، بطريقة أو بأخرى، وظائف مهمة وتدعم سلامة المحيطات كما تدعم العديد من الخدمات العديدة التي تؤديها. وكان الاتفاق على عملية جديدة لتحديد تلك المناطق البحرية ذات الأهمية الإيكولوجية أو البيولوجية إحدى النتائج الرئيسية التي تمخض عنها الاجتماع السادس عشر لمؤتمر الأطراف.

16 - ويضع إطار كونمينغ - مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي، الذي اعتُمد في عام 2022، أهدافا وغايات عالمية طموحة للنهوض بقضايا الطبيعة، من ضمنها حماية 30 في المائة من المناطق البحرية والساحلية بحلول عام 2030. ويقتضي الإطار في الأساس اتباع نهج يشمل الحكومة بأكملها والمجتمع بأسره لبلوغ الغايات المترابطة بطريقة متكاملة - من حفظ النظم الإيكولوجية وإصلاحها إلى ممارسات الاستهلاك والإنتاج المستدامين.

(4) انظر www.stockholmresilience.org/research/planetary-boundaries.html.

(5) المرجع نفسه.

17 - ويهدف اتفاق حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية، الذي اعتمد في 19 حزيران/يونيه 2023، إلى حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية واستخدامه على نحو مستدام. ويتناول الاتفاق العناصر التالية:

- الموارد الجينية البحرية، بما في ذلك تقاسم المنافع على نحو عادل ومنصف؛
- التدابير من قبيل الأدوات الإدارية القائمة على أساس المناطق، بما فيها المناطق البحرية المحمية؛
- تقييمات الأثر البيئي؛
- بناء القدرات ونقل التكنولوجيا البحرية.

18 - ويدخل اتفاق حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية حيز النفاذ بعد 120 يوما من تاريخ إيداع الصك الستين للتصديق أو الموافقة أو القبول أو الانضمام. وإذ بلغ عدد التصديقات الواردة حتى وقت إعداد هذه الورقة المفاهيمية ثلث التصديقات المطلوبة، فإن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمحيط لدعم تنفيذ الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة لعام 2025 فرصة فريدة من نوعها للتشجيع على قطع التزامات من أجل كسب تصديقات إضافية.

19 - ويتضمن ميثاق المستقبل، الذي اعتمدته الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر 2024، التزاما بتسريع الجهود الرامية إلى إصلاح البيئة وحمايتها والحفاظ عليها واستخدامها على نحو مستدام. ويتيح إجراءات طموحة لتحسين عافية المحيطات ونظمها الإيكولوجية وإنتاجيتها واستخدامها على نحو مستدام وقدرتها على الصمود، بما يجسد روح الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة

20 - أما فيما يتعلق بالأنواع البحرية، فإن العديد من الاتفاقيات يتضمن أحكاما تضمن الحفاظ عليها. فاتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض تهدف إلى ضمان ألا تتسبب التجارة الدولية في عينات الحيوانات والنباتات البرية في تعريض بقاء تلك الأنواع لخطر الانقراض. أما اتفاقية المحافظة على الأنواع المهاجرة من الحيوانات الفطرية فالغاية منها هي حفظ الأنواع المهاجرة من الحيوانات البرية في جميع المناطق التي تعبرها وتعيش فيها. وتتولى اللجنة الدولية لشؤون صيد الحيتان تنظيم صيد الحيتان للأغراض التجارية حيث قررت في عام 1986 سن وقف مؤقت يحظر ذلك النوع من الصيد. وثمة عدة اتفاقيات أخرى ترفد إطار حماية الأنواع البحرية على الصعيد المتعدد الأطراف، ومنها الاتفاق المتعلق بحفظ الحوتيات في البحر الأسود والبحر الأبيض المتوسط والمنطقة المجاورة من المحيط الأطلسي واتفاق حفظ الحوتيات الصغيرة في بحر البلطيق وشمال شرق المحيط الأطلسي والبحر الآيرلندي وبحر الشمال.

21 - وتسهم الصكوك الآنفة الذكر في رفد المجموعة الواسعة من الصكوك والهيئات العالمية والإقليمية المتعددة الأطراف القائمة التي تتناول جوانب معينة من النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية، بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار واتفاقاتها التنفيذية؛ والاتفاقيات وخطط العمل المتعلقة بالبحار الإقليمية[6]؛ والمنظمات أو الترتيبات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك؛ والاتفاقيات التي تعالج موضوع التلوث الناجم عن

(6) وُضعت أطر تنظيمية لحماية التنوع البيولوجي تشجع على استخدام النهج المتكاملة في إطار 18 من الاتفاقيات وخطط العمل المتعلقة بالبحار الإقليمية. واعتمد عدة منها بروتوكولات ملزمة قانوناً لحفظ التنوع البيولوجي البحري والساحلي والإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية تنص على تدابير ملموسة لحفظ الموارد البحرية والساحلية وإدارتها على نحو مستدام، بما في ذلك الالتزامات المتعلقة بحماية ما لا يقل عن 30 في المائة من المناطق البحرية والساحلية بحلول عام 2030 التي هي إحدى الغايات التي ينص عليه إطار كونمينغ - مونتريال العالمي لحفظ التنوع البيولوجي.

السفن مثل الاتفاقية الدولية لمنع التلوث من السفن لعام 1973 بصيغتها المعدلة بمقتضى بروتوكولي عام 1978 و 1997، والاتفاقية الدولية لضبط وإدارة مياه صابورة السفن وترسّباتها لعام 2004، واتفاقية منع التلوث البحري الناجم عن رمي النفايات ومواد أخرى في البحر والبروتوكول الملحق بها؛ والاتفاقيات التي تتناول المسائل المتعلقة بملوثات بعينها، مثل اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود، واتفاقية روتردام المتعلقة بتطبيق إجراء الموافقة المسبقة عن علم على مواد كيميائية ومبيدات آفات معينة خطرة متداولة في التجارة الدولية، واتفاقية استكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة؛ والعمل الجاري في إطار السلطة الدولية لقاع البحار، بالإضافة إلى العديد من الهيئات والصكوك الأخرى.

22 - وعلاوة على ما سبق ذكره، استحدثت عمليات ومبادرات متنوعة ذات أهمية جوهرية في تنفيذ الالتزامات الدولية المتعلقة بالمحيطات. فالعملية المنتظمة للإبلاغ عن حالة البيئة البحرية وتقييمها على الصعيد العالمي، بما في ذلك الجوانب الاجتماعية - الاقتصادية، التي يجري في إطارها إجراء التقييمات العالمية للمحيطات هي، مثلا، آلية التقييم العالمي المتكامل الوحيد المتعلق بحالة البيئة البحرية. وكذلك فإن المبادرات "العِقْدية" التي تنظمها الأمم المتحدة تتسم بأهمية حاسمة في هذا الصدد. ويشكل عقد الأمم المتحدة لعلوم المحيطات من أجل التنمية المستدامة (عقد المحيط) إطارا للمشاركة في إنتاج وإتاحة المعارف اللازمة لاتخاذ القرارات ويساهم في تعزيز الترابط بين العلوم والسياسات والمجتمع. ويتيح عقد الأمم المتحدة لإصلاح النظم الإيكولوجية، إضافة إلى ما سبق، فرصة سانحة للارتقاء بدرجة الاهتمام ومستوى الإجراءات المتعلقة بإصلاح النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية.

من الالتزام بالقول إلى العمل بالفعل

23 - لقد اتسعت مساحة الحيز المشمول بتدابير الحفظ بنحو 1,77 مليون كلم^2 منذ عام 2020، فارتفعت بذلك نسبة المناطق البحرية والساحلية المستفيدة من تدابير الحماية والحفظ إلى 8,4 في المائة عالميا. على أنه يتعين تأمين مساحة إضافية قدرها 78,3 مليون كلم^2 (21,6 في المائة) من المناطق البحرية والساحلية ضمن نطاق الشبكات المشمولة بتدابير الحماية والحفظ بحلول عام 2030 من أجل بلوغ غاية حماية ما لا يقل عن 30 في المائة من المناطق البحرية[(7)]، ويجب النظر في وضع الأدوات العملية وتوفير الموارد الوافية التي تضمن فعالية الإدارة والإنفاذ. وبُذلت جهود لافتة لتعيين تدابير فعالة أخرى من تدابير الحفظ القائمة على أساس المناطق واستحداثها بوصفها إسهاما رئيسيا صوب بلوغ غاية عام 2030. والتوسع الجاري في مبادرات تخطيط الحيز البحري هو مثال في هذا الشأن. فبحلول نهاية عام 2023، كان 126 بلدا أو إقليما منخرطا في تلك المبادرات، وكان 45 منها قد استكمل إعداد خططه في هذا المجال[(8)]. ومع ذلك، لم ترد إلى قاعدة البيانات العالمية المعنية بتدابير الحفظ الأخرى الفعالة القائمة على أساس المناطق تقارير رسمية سوى من عدد قليل من البلدان بشأن ما اتخذته هذه البلدان في مناطقها البحرية والساحلية من تدابير في هذا الشأن، على الرغم من أن استعمال تدابير إدارة الحيز ذات الصلة واحتمال

(7) United Nations Environment Programme World Conservation Monitoring Centre and International Union for Conservation of Nature, *Protected Planet Report 2024* (Cambridge, United Kingdom, and Gland, Switzerland, 2024).

(8) انظر https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000390054.

اســـتيفائها للمعايير المطلوبة (مثل المناطق البحرية المدارة محليا) يمكن أن يكون مثالا على التدابير التي تكللت بالنجاح.

24 - وبفضل تضافر إجراءات الحفظ المتخذة، بدأ العالم يشهد تعافي أنواع ومجموعات معرضة للخطر (من ذلك العديد من الثدييات والسلاحف البحرية)، كما توافرت الأدوات والنهج الكفيلة بوقف مسار الاتجاهات السلبية. فعلى سبيل المثال، ثبت أن الطبيعة تتدهور عموما بسرعة أقل في المناطق التي تديرها الشعوب الأصـــلية والمجتمعات المحلية وينبغي الاعتراف بدورهم باعتبارهم حماة للمحيطات ومؤازرتهم في النهوض بذلك الدور.

25 - ومن دواعي الأســـف أنه على الرغم من تنوع قيم الطبيعة، فإن معظم النهج المتبعة في رســـم السياسات أعطت الأولوية لمجموعة ضيقة من القيم، لا على حساب الطبيعة والمجتمع وحسب وإنما على حســـاب الأجيال القادمة أيضـــا، وكثيرا ما غضـــت الطرف عن القيم المرتبطة برؤية العالم لدى الشـــعوب الأصلية والمجتمعات المحلية[9].

ثالثا - التحديات والفرص

ألف - التحديات

ازدياد الضغط على النظم الإيكولوجية وفقدان التنوع البيولوجي

26 - على الرغم من الجهود الجبارة المبذولة في سـبيل فهم عوامل فقدان التنوع البيولوجي والتخفيف من حدتها، فإن العديد من الضـغوط التي تتعرض لها النظم الإيكولوجية البحرية والسـاحلية قد تفاقم أو لم يعالج معالجة ملائمة، ومن ذلك التلوث وتنمية السـواحل والاسـتغلال المفرط للموارد. وما انفك تغير المناخ يزداد سوءا. ويؤدي احترار المحيطات وارتفاع مستوى سطح البحر إلى استفحال تلك الضـغوط، فيفضـيان إلى اشتداد الآثار المتراكمة على النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية وازدياد حدتها. وتزيد العوامل غير المباشرة، من قبيل التغير الديموغرافي والديناميات الاجتماعية والفقر واتجاهات الســـوق من تعقيد الجهود الرامية إلى إصلاح النظم الإيكولوجية.

نقص القدرات وأوجه التباين

27 - يفتقر العديد من البلدان والمجتمعات إلى الخبرة والبنية التحتية والموارد المالية اللازمة لتنفيذ أطر الإدارة المستدامة للنظم الإيكولوجية البحرية. وقد وضـع إطار كونمينغ - مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي نصـــب عينيه غاية ســـد النقص الحاصـــل في تمويل التدابير المتعلقة بالتنوع البيولوجي والبالغة قيمته 700 بليون دولار سـنويا. وبالرغم من ازدياد التمويل الإنمائي الرسـمي المتصـل بالتنوع البيولوجي، ما زال النقص فيه كبيرا. ولا مفر من ســـد هذا النقص للوفاء بالالتزامات التي ينص عليها الإطار. وزيادة على

(9) Intergovernmental Science-Policy Platform on Biodiversity and Ecosystem Services, *The Methodological Assessment Report on the Diverse Values and Valuation of Nature: Summary for Policymakers* (Bonn, 2022). Available at https://doi.org/10.5281/zenodo.6522392.

ما ذكر، فإن الاحتياجات من القدرات غير مقصورة على الموارد المالية فحسب، وإنما هي تشمل أيضا القدرات التقنية والعلمية والقانونية والمؤسسية وتلك المتعلقة بالمعلومات.

التحديات المرتبطة بالحوكمة

28 - سنّ جل البلدان قوانين ولوائح وسياسات ذات صلة بالحوكمة، إلا أن قدرتها على التنفيذ الفعال تكون محدودة أحيانا. ويعيق التجزؤ داخل القطاعات الحكومية اتساق التنفيذ ووضع السياسات، حتى في المسائل المترابطة مثل التنوع البيولوجي وتغير المناخ. ويتعين وضع نظم حوكمة تشاركية شاملة للجميع لتمكين الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، وكذلك النساء والشباب، من المشاركة في حوكمة شؤون المحيطات واتخاذ القرارات المتعلقة بها. وينبغي إشراك مصايد الأسماك الصغيرة النطاق في شؤون الحوكمة والإدارة بالنظر إلى أن عدد من يعملون فيها يفوق عدد الأشخاص العاملين في سائر القطاعات التي تتصل أنشطتُها بالمحيطات مجتمعة.

باء - الفرص المتاحة

إذكاء الوعي وتوسيع المشاركة

29 - تعزز الاهتمام كثيرا بقضايا المحيطات وحفظ الطبيعة في أوساط الجهور والأوساط السياسية. ويدل اعتماد الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة وانعقاد مؤتمرات الأمم المتحدة لدعم تنفيذ ذلك الهدف على تنامي الإرادة السياسية. وقد ازداد الوعي بقضايا التنوع البيولوجي ازديادا ملحوظا وأصبح المواطنون يعترفون بأن فقدان التنوع البيولوجي قضية عالمية حاسمة. وأظهر تتبع الوعي العام بقضايا التنوع البيولوجي بواسطة مقياس التنوع البيولوجي أن الوعي بالتنوع البيولوجي زاد منذ انطلاق جهود التتبع هذه في عام 2009 زيادة ملموسة. ويعتبر المواطنون فقدان التنوع البيولوجي قضية عالمية حاسمة، وأصبحت هذه القضية بمثابة الشاغل البيئي العالمي الملح الثاني بعد تغير المناخ[(10)].

30 - وكذلك فإن عددا من أصحاب المصلحة لم يزيدوا وحسب من مقدار اهتمامهم بمسألة التنوع البيولوجي للمحيطات، وإنما صاروا أيضا يسعون استباقيا إلى العثور على سبل للمشاركة في التخطيط والإدارة على شتى المستويات. ويتزايد الاعتراف بأهمية المشاركة القوية لأصحاب المصلحة باعتبارها جانبا أساسيا من جوانب الحوكمة يعزز فعالية التدخلات الإدارية على نحو كبير. وعلاوة على ما ذكر، فإن العديد من أصحاب المصلحة وأصحاب الحقوق، وبخاصة الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، لهم الحق في أن يشاركوا مشاركة مركزية في المناقشات المتعلقة باستخدام معارفهم أو مواردهم أو في عمليات اتخاذ القرارات التي لها تأثير على رفاههم وسبل عيشهم. وتشكل الخطوط التوجيهية الطوعية لضمان استدامة مصايد الأسماك صغيرة النطاق في سياق الأمن الغذائي والقضاء على الفقر إطارا لكيفية التعامل مع مجتمعات الصيد، استناداً إلى نهج قائم على مراعاة حقوق الإنسان. وتقدم الدراسة المعنونة *إلقاء الضوء على الحصاد الخفي - مساهمة مصايد الأسماك الصغيرة النطاق في التنمية المستدامة*[(11)] لمحة عن المسارات المفضية

(10) انظر www.biodiversitybarometer.org/biodiversity-barometer-reports.

(11) FAO, Duke University and WorldFish, Rome, 2023 FAO, Duke University and WorldFish (Rome, 2023).

إلى تعزيز الاستدامة. وكذلك فإن أهمية المساواة بين الأجيال تدفع إلى زيادة انخراط الشباب في مختلف عمليات وضع السياسات.

الحوار والتنسيق والتعاون بين القطاعات المختلفة

31 - تتطلب معالجة قضايا المحيطات اتباع نهج تشاركية متكاملة تشمل تخصصات وقطاعات متعددة. وشهدت جهود التعاون والحوار عبر عمليات تقرير السياسات زيادة واضحة. وتسهم آليات مثل شبكة الأمم المتحدة للمحيطات، والحوار العالمي في إطار مبادرة المحيطات المستدامة، والاتفاقيات وخطط العمل المتعلقة بالبحار الإقليمية في تيسير التعاون عبر القطاعات على مستوى الأمانات للنظر في العوامل البيئية والاجتماعية والاقتصادية لتدهور النظم الإيكولوجية.

32 - وبالإضافة إلى ذلك، تولي هيئات قطاعية مختلفة، مثل منظمة الأغذية والزراعة والمنظمة البحرية الدولية والسلطة الدولية لقاع البحار، اهتماماً أكبر للقضايا المتعلقة بالنظم الإيكولوجية البحرية. فعلى سبيل المثال، وضعت منظمة الأغذية والزراعة استراتيجية لتعميم مراعاة اعتبارات التنوع البيولوجي في جميع القطاعات الزراعية وأنشأت وحدة مكرسة لتعميم مراعاة تلك الاعتبارات في مختلف مجالات عملها. وقد اعترفت لجنة حماية البيئة البحرية التابعة للمنظمة البحرية الدولية مؤخراً بأهمية أهداف وغايات إطار كونمينغ - مونتريال العالمي لحفظ التنوع البيولوجي بالنسبة لعملها في مجال الشحن البحري الدولي، ودعت إلى إيلاء المزيد من الاهتمام لقضايا مثل الضجيج تحت الماء. وتكرس مبادرة المعارف المستدامة لقاع البحار التابعة للسلطة الدولية لقاع البحار اهتمامها لوصف أكثر من 1000 نوع جديد من الأنواع التي تعيش في المنطقة لتمكين العلماء من وضع خرائط للكائنات الموجودة في قاع البحار تساعد على فهم الآثار المحتملة للأنشطة البشرية على النظم الإيكولوجية في أعماق البحار وإدارتها. وبدأ مختلف المنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك تركز على نحو متزايد على حفظ الموائل البحرية الحساسة وحمايتها، وغدا بعضها يعزز جهوده من أجل تحديد تدابير الحفظ الفعالة الأخرى القائمة على أساس المناطق والإبلاغ عنها كإسهام في الجهود الرامية إلى بلوغ الغاية 3 من إطار كونمينغ - مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي.

تعزيز التفاعل بين العلوم والسياسات والتكنولوجيات الجديدة

33 - أسهم عقد الأمم المتحدة في تشجيع الاهتمام والدعم لتوسيع نطاق المعارف والتكنولوجيات المتعلقة بالمحيطات، ومن ثم استكمال العملية المنتظمة والتقييمات العالمية للمحيطات التي تدخل في نطاقها. ومنذ إعلان عقد المحيطات الذي تقوده اللجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في كانون الثاني/يناير 2021، أصبح العقد يشكل أكبر مبادرة عالمية منسقة لعلوم المحيطات على الإطلاق. وقد ساهم العقد من خلال مجموعة ضخمة من الإجراءات المتخذة في إطاره، منها أكثر من 50 برنامجا عالميا معنيا بعلوم المحيطات و 400 مشروع وطني وإقليمي، في تحفيز جهود التآزر والتعاون بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية والمجتمعات المحلية والقطاع الخاص لإحداث تحول في طريقة إنتاج علوم المحيطات والمعارف المتعلقة بها واستخدامها. ومن المتوقع أن يسهم تنفيذ اتفاق التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية في هذه الجهود عبر تعزيز البحوث العلمية البحرية ودعم تدابير الحفظ والإدارة القائمة على الحقائق العلمية.

34 - وساهمت الجهود التي بذلتها السلطة الدولية لقاع البحار على امتداد السنين في تعزيز البحوث العلمية البحرية في المنطقة وتشجيعها في توفير معلومات مهمة عن بيئات أعماق البحار. ووفرت الأنشطة المتصلة بالاستكشاف التي تقوم بها الجهات المتعاقدة مع السلطة الدولية لقاع البحار أساسا قيما ما انفك نطاقه يتسع لفهم بيئات أعماق البحار والنظم الإيكولوجية التي تنطوي دراستها على صعوبة كبيرة بسبب حجمها وظروفها وكذلك بسبب طبيعتها النائية في الكثير من الحالات.

35 - وساهم التقدم المحرز في العلوم والتكنولوجيا أيضا في إتاحة مجموعة متزايدة من التقنيات والأدوات لدعم الحوكمة والإدارة. فعلى سبيل المثال، تنطوي تقنيات الذكاء الاصطناعي على إمكانات واعدة جدا وقد بدأ استخدامها بالفعل في مجالات من قبيل تعقب أثر الأنواع المهددة بالانقراض، ومراقبة جودة الهواء والماء، ومسح أجزاء مختلفة من المحيطات، ووضع السيناريوهات المتوقعة.

الاعتراف بالقيم المتنوعة للنظم الإيكولوجية البحرية

36 - يختلف الناس في تفاعلهم مع الطبيعة اختلافا يعكس تباين رؤيتهم للعالم. ومع ذلك، وكما أُسلف، كثيرا ما تمنح الأولوية لدى وضع السياسات لمجموعة معينة من القيم على حساب بعض أصحاب المصلحة، ومن هؤلاء الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية وكذا الأجيال المقبلة. وتتزايد الجهود المبذولة للاعتراف بالقيم المتنوعة واحترامها كما يتجلى من البرامج والهيئات الجديدة التي تركز على ذلك، وهي تشمل، تمثيلا لا حصرا، برنامج العمل الجديد الذي اعتمده المؤتمر السادس عشر للأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي والهيئة الفرعية الجديدة التي أنشأها وكلاهما يعنى تحديدا بالجوانب المتعلقة بالشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية. فالاعتراف بحقوق مختلف أصحاب المصلحة وتدعيمها يمكن أن يسهما في تحفيز التغيير الذي يحدث التحول بطرق تشمل تعزيز أدوار الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والنساء والشباب باعتبارهم حماة للمحيطات.

رابعا - الحلول والممارسات الفضلى

اعتماد نُهج إدارة النظم الإيكولوجية

37 - يتيح نهج النظم الإيكولوجية مفهوما قويا والعديد من الأدوات المجدية في معالجة أهداف استخدام النظم وحفظها على السواء وتعزيز التكامل القطاعي. وقد جرى التفاوض على "نُهج النظم الإيكولوجية" واستحداثها في إطار اتفاقية التنوع البيولوجي ومنظمة الأغذية والزراعة والسلطة الدولية لقاع البحار واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ومبادرة البحار الإقليمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وتساعد هذه الأدوات في توجيه مبادرات التغيير على مستوى النظم الإيكولوجية. وتعطي هذه النهج الشاملة الأولوية لـ "وظيفة النظم الإيكولوجية وقدرتها على الصمود" وتعترف بقيمة الاستخدام المستدام وجهود الحفظ من جهة وبضرورة التكامل بين القطاعات من جهة أخرى، وهذا يفضي أساسا إلى تكاتف الجهود في مجالي الإدارة والحفظ وصولا إلى تحقيق الأهداف المنشودة من منظور الإنسان ومنظور الطبيعة.

الحلول القائمة على الطبيعة ومنها الكربون الأزرق

38 - عرفت جمعية الأمم المتحدة للبيئة، في دورتها الخامسة، الحلول القائمة على الطبيعة لدعم التنمية المستدامة باعتبارها "إجراءات لحماية النظم الإيكولوجية الأرضية والنظم الإيكولوجية للمياه العذبة والنظم

الإيكولوجية الساحلية والبحرية، الطبيعية منها أو المعدلة، وحفظها واستعادتها واستخدامها المستدام وإدارتها، وهي إجراءات تتصدى للتحديات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية بشكل فعال وقابل للتكيف، وتعمل في الوقت نفسه على توفير رفاهية الإنسان، وخدمات النظم الإيكولوجية، والقدرة على الصمود ومنافع التنوع البيولوجي"[12]. وتسهم الحلول القائمة على الطبيعة إسهاما مباشرا في إطار كونمينغ – مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي وذلك بوقف فقدان التنوع البيولوجي وتعزيز ترابط النظم الإيكولوجية ودمج اعتبارات التنوع البيولوجي في السياسات والتخطيط. وكذلك، فإن الحلول القائمة على الطبيعة في المناطق البحرية والساحلية تسهم في تحقيق أهداف اتفاق باريس بشأن تغير المناخ. فعلى سبيل المثال، تتمتع النباتات المتجذرة في المنطقة الساحلية – كأهوار المد والجزر وأشجار المانغروف والأعشاب البحرية – بالقدرة على دفن نسب كبيرة من الكربون على أساس كل وحدة من وحدات المساحة وتراكمه في تربتها ورواسبها، وهذا يجعلها حلا رئيسيا من الحلول القائمة على الطبيعة المساهمة في التخفيف من حدة آثار تغير المناخ.

39 – ومنذ اعتماد اتفاق باريس، عملت الشراكة الدولية لحماية النظم الإيكولوجية الساحلية المستوعبة للكربون على تحقيق هدف حماية جميع هذه النظم وإدارتها على نحو مستدام أو إصلاحها من خلال تعزيز الالتزامات الدولية وتحسين السياسات الوطنية، بوسائل منها تحسين التكامل بين التنوع البيولوجي الوطني والاستراتيجيات المناخية، وتسريع العمل الميداني فيما بين شركائها[13].

40 – والمساهمات المحددة وطنيا هي التزامات قطعت البلدان على نفسها عهدا بتنفيذها بموجب اتفاق باريس للحد من انبعاثات غازات الدفيئة والتكيف مع آثار تغير المناخ. أما خطط العمل المناخي فهي خطط استراتيجية على نطاق الاقتصاد برمته تفصل فيها البلدان الأساليب التي ستتبعها في إزالة الكربون وتعزيز قدرتها على التكيف مع آثار تغير المناخ. ويمكن أن تشمل الإجراءات المناخية القائمة على المحيطات في إطار المساهمات المحددة وطنيا تدابير من قبيل حماية النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية وإصلاحها، وتطوير مصادر الطاقة البحرية المتجددة وخفض انبعاثات غازات الدفيئة البحرية. ولا تساهم هذه الإجراءات في تحقيق الأهداف المناخية العالمية فحسب، بل تزيد أيضا من قدرة النظم الإيكولوجية البحرية والمجتمعات الساحلية على الصمود في وجه التأثيرات المناخية، وهذا يؤثر على الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية تأثيرا كبيرا. وتؤدي الحلول القائمة على المحيطات دورا رئيسيا في الاستفادة من أوجه التآزر بين جدولي الأعمال المتعلقين بالمناخ والتنوع البيولوجي، فهي بمثابة "الخيط الأزرق" الجامع بين الاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بالتنوع البيولوجي والمناخ[14].

تمكين أصحاب المصلحة المحليين في مجال التخطيط والإدارة

41 – لقد أثبت إشراك أصحاب المصلحة المحليين وتمكينهم في مجال تخطيط المناطق البحرية والساحلية وإدارتها أنه وسيلة فعالة لتحسين النتائج المتوخاة فيما يتعلق بالتنوع البيولوجي وضمان الاستدامة في الأجل الطويل. وعلاوة على ذلك، يمكن للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية أن تساهم في تخطيط

(12) UNEP/EA.5/Res.5، الفقرة 1.

(13) انظر https://bluecarbonpartnership.org/.

(14) M. Lecerf, M. Millington-Drake and L. Picourt, "Blue thread: aligning national climate and biodiversity strategies", policy brief, Ocean & Climate Platform and Blue Marine Foundation, 2024.

السياسات وتنفيذها على مستوى البلد برمته، هذا علاوة على دورها القيادي في الإدارة على الصعيد المجتمعي. وثمة أمثلة واضحة على هذا النهج من جميع أنحاء العالم، منها ما يلي:

- قاد صيادو مجتمع مانغاغولاك الريفي في السنغال عملية إنشاء محمية تابعة للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية بدعم من اتحاد المجتمعات المحلية الريفية ومرفق البيئة العالمية[15].
- قام مجلس قرية فايلوا ولجنة المرأة، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومرفق البيئة العالمية، بوضع تدقيق أساسي للتنوع البيولوجي وخطة لإدارة غابات المانغروف، وأسفر ذلك عن إنشاء منطقة محمية من غابات المانغروف أصبحت الآن ثالث أكبر منطقة محمية في ساموا، وأسهمت في تجدد أرصدة السمك وأنواع سرطان الطين والمحار وفي توليد الدخل لصالح المجتمع المحلي[16].
- تسدي اللجنة الاستشارية للشعوب الأصلية المشورة إلى الحكومة الأسترالية بشأن مسائل السياسات والتنفيذ، لا سيما المتعلقة منها بالمناطق البرية والبحرية للشعوب الأصلية[17].
- يواصل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، من خلال عدة من مبادرات المياه الدولية الممولة من مرفق البيئة العالمية التي من بينها المشروع الموسع للصندوق الإقليمي الكاريبي لإدارة مياه المجاري، عمله مع مجتمعات الشعوب الأصلية في بنما (مجتمع غونا يالا)، وكوستاريكا، والمكسيك (شعوب المايا)، وهندوراس (مجتمع الميسكيتو) وغيرها.

42 - ويُسلّط الضوءُ على مسألة تمكين أصحاب المصلحة في الوثائق القانونية والسياسية المعتمدة حديثا. فعلى سبيل المثال، يدعم اتفاق حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية الجهود الشاملة للجميع من أجل حفظ التنوع البيولوجي البحري في تلك المناطق واستخدامه على نحو مستدام، بما فيها تعزيز مشاركة الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، ومراعاة الاعتبارات الجنسانية في بناء القدرات والتوازن بين الجنسين والتمثيل الجغرافي العادل في تكوين الهيئات المنشأة بموجب الاتفاق.

تعجيل تنفيذ الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية لحفظ التنوع البيولوجي

43 - في أعقاب اعتماد إطار كونمينغ - مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي في عام 2022، برز جهد عالمي لتقديم الدعم إلى البلدان في تحديث الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية التي وضعتها لحفظ التنوع البيولوجي وتنقيحها وتنفيذها ورصدها. وتدخل شراكة تسريع استراتيجيات وخطط العمل الوطنية لحفظ التنوع البيولوجي في إطار المبادرات التي تنفذ بقيادة قطرية وترمي إلى دعم الاستراتيجيات وخطط العمل الطموحة منها بهدف تحقيق أهداف وغايات الإطار والعيش في وئام مع الطبيعة. أما الهدف العام لشراكة تسريع استراتيجيات وخطط العمل الوطنية لحفظ التنوع البيولوجي فهو ضمان اتساق الدعم لتنقيح تلك الاستراتيجيات والخطط وتنفيذها وتكثيف الطموح مع مرور الوقت من خلال عملية قطرية معززة في ميادين الدعم والتنسيق والتعاون والتعلم المشترك. وستروّج الشراكة للأهداف التالية المترابطة والمتعاضدة: دعم تنفيذ الاستراتيجيات وخطط العمل؛ وتعزيز القدرات التقنية والمؤسسية؛ وتسهيل الحصول على تمويل إجراءات حفظ التنوع

(15) انظر www.iccaconsortium.org/index.php/2014/12/15/an-icca-in-casamance-the-story-of-kawawana/.

(16) انظر www.cbd.int/doc/nr/nr-06/ws-nr-06-en.pdf.

(17) انظر www.cbd.int/doc/nr/nr-06/au-nr-06-en.pdf.

البيولوجي؛ ومواءمة التدفقات المالية لأغراض تعميم مراعاة التنوع البيولوجي؛ وتعزيز التعلم بين الأقران والتعاون الدولي؛ وتعزيز أهمية تلك الاستراتيجيات وخطط العمل ضمن إطار تخطيط برامج التنمية الوطنية.

تعزيز إصلاح النظم الإيكولوجية وتوسيع نطاقه على الصعيد العالمي

44 - يهدف عقد الأمم المتحدة لإصلاح النظم الإيكولوجية للفترة 2021-2030 إلى دعم الحماية الفعالة للنظم الإيكولوجية وإحيائها في جميع أنحاء العالم لصالح الإنسان والطبيعة. ويسعى إلى وقف تدهور النظم الإيكولوجية وإصلاحها لتحقيق الأهداف المنشودة عالميا والمتعلقة بتعزيز سبل عيش الناس والتصدي لتغير المناخ ووقف انهيار التنوع البيولوجي. ويساهم المشاركون في عقد الأمم المتحدة لإصلاح النظم الإيكولوجية المنفذ بقيادة من برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الأغذية والزراعة وتعاون مع مئات الجهات الشريكة، في قيام حركة عالمية قوية عريضة من أجل تسريع عملية الإصلاح على صعيد العالم. ويشمل ذلك خلق زخم سياسي للنهوض بالإصلاح واتخاذ آلاف المبادرات في الميدان. وبفضل عمليات التواصل والمناسبات إضافة إلى إنشاء منصة شبكية مكرسة لموضوع الإصلاح، أصبح العقد بمثابة منتدى مركزي يقصده كل من كان لهم اهتمام بأمور الإصلاح للحصول على ما يحتاجون إليه من مشاريع وشركاء وتمويل ومعارف لإنجاح ما يبذلونه من جهود في هذا المجال.

تحسين الوعي العام بأهمية الطبيعة والتنوع البيولوجي وتقدير قيمتهما

45 - تسهم الزيادة في الوعي العام بأهمية الطبيعة وتقدير قيمتها في تحريك عمل الأفراد وتغيير السلوكيات والضغط على الحكومات من أجل أن تتخذ التدابير اللازمة. ومن الجوهري في هذا الصدد اتباع نهج مكيفة تراعي الديناميات الاجتماعية الثقافية الفريدة لمختلف البلدان والمجتمعات المحلية وتستخدم الأدوات وطرائق التواصل المناسبة للجمهور المستهدف. ويأتي أحد الأمثلة الجديرة بالاهتمام من بليز، حيث ساهم مسلسل درامي يبث على أمواج الإذاعة وبرنامج إذاعي للتواصل مع الجمهور يتطرق كل منهما لموضوع المناطق البحرية المحمية وموضوع الصيد المستدام، بدعم من جمعية المحافظة على الحياة البرية ومنظمة ميديا إيمباكت، في إذكاء معرفة المستمعين وزيادة إقبالهم على الأساليب المستدامة في الصيد[18].

دعم تعميم مراعاة التنوع البيولوجي في السياسات القطاعية والتنمية الاقتصادية

46 - يمكن دعم النمو الاقتصادي المستدام عن طريق دمج اعتبارات التنوع البيولوجي في العمليات التنظيمية القطاعية والتخطيط الإنمائي. ومن بين النهج المثيرة للاهتمام نهج الرساميل الذي يهدف إلى تمكين المنظمات من إدراك مسألة مفادها أن نجاحها يرتكز بشكل مباشر - أو غير مباشر - على الرأسمال الطبيعي (الموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة التي تعود بالنفع على الناس)، والرأسمال الاجتماعي (الشبكات والمعايير والقيم وأوجه التفاهم المشتركة التي تسهل التعاون داخل المجموعات وفيما بينها) والرأسمال البشري (المعارف والمهارات والكفاءات والخصال التي يتمتع بها الأفراد وتساهم في تحسين الأداء والرفاهية)[19].

(18) انظر https://chm.cbd.int/database/record/7E3D234F-E8AD-520C-C92B-490CE2806718.

(19) انظر https://capitalscoalition.org/capitals-approach/.

47 - ويمكن اتباع مجموعة واسعة من النهج من أجل تعميم مراعاة اعتبارات التنوع البيولوجي على مستويات مختلفة. ويمكن أن يؤدي تعميم مراعاة تلك الاعتبارات في بعض القطاعات إلى نتائج مثمرة. وكذلك، يمكن تعميم مراعاة اعتبارات التنوع البيولوجي في التخطيط الإنمائي الوطني، ففي موزمبيق، أدمج الهدف الوطني الذي هو حماية 30 في المائة من النظم الإيكولوجية البرية والبحرية بحلول عام 2030 في الخطة الوطنية للتنمية الإقليمية للفترة 2020-2040 التي تهدف إلى تحقيق الرخاء في موزمبيق وجعلها بلدا قادرا على التنافس يشمل الجميع ويعيش وفق معايير الاستدامة[20].

48 - وتستخدم الوكالات المتخصصة الأدوات الإدارية القائمة على أساس المناطق في توجيه الضوابط الموضوعة لتنظيم استخدام المحيطات دعما لهدف حفظ النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية. وعينت الدول الأعضاء في المنظمة البحرية الدولية 19 منطقة حساسة خاصة استنادا إلى مبررات إيكولوجية واجتماعية اقتصادية و/أو علمية، وهذا يقتضي وضع لوائح مناسبة للحد من الأضرار التي تلحقها الأنشطة البحرية الدولية بتلك المناطق. وأنشئ قرابة 20 منطقة خاصة بموجب الاتفاقية الدولية لمنع التلوث من السفن، وهي بحاجة إلى درجة أكبر من الحماية. وقامت السلطة الدولية لقاع البحار بإعداد وتنفيذ خطة الإدارة البيئية لمنطقة كلاريون - كليبرتون في وسط المحيط الهادئ التي عُيّن فيها شبكةٌ تتألف من 13 منطقة ذات أهمية بيئية خاصة محمية من التعدين في أعماق قيعان البحار حماية كاملة. ونفذت الهيئات المختصة أيضا إجراءات لمنع أنشطة الصيد في بعض الأماكن أو بعض الأوقات على الصعد دون الوطني والوطني والإقليمي.

تعزيز فعالية تدابير الحفظ على أساس المناطق، بما يشمل المناطق البحرية المحمية

49 - الترابط والإنصاف والتنفيذ الفعال ومدى تمثيل النظم الإيكولوجية هي عوامل أساسية لضمان قدرة المناطق المحمية على تحقيق النتائج المرجوة فيما يتعلق بحفظ التنوع البيولوجي. ولتحسين فعالية التنفيذ فيما يتعلق بالمناطق البحرية المحمية، أنشأ برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة حفظ الطبيعة والصندوق العالمي للطبيعة وعدد من الشركاء المركز الإلكتروني للموارد المتعلقة بالمناطق البحرية المحمية الذي هو منصة للتعلم[21] لدعم تنمية تلك المناطق وإدارتها على نحو فعال ومنصف. وهذا المركز هو في جوهره موقع مبتكر ميسَّر يوفر موارد تعين في حل المشكلات وتيسر التعلم وتتيح إرشادات مفيدة وأدوات تسهل عملية اتخاذ القرارات وتقدم معارف ذات قيمة عملية.

50 - وتؤدي الاتفاقيات وخطط العمل المتعلقة بالبحار الإقليمية دورا مهما في دعم تعيين المناطق البحرية المحمية وإدارتها بفعالية بواسطة تعزيز تبادل الممارسات الفضلى وتبادل المعارف وإتاحة إمكانية الوصول إلى الموارد ذات الأولوية، وهذا يشمل دمج العمل المتعلق بأطر الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية وأدوات تخطيط الحيز البحري وتطبيق استراتيجيات التكيف الساحلي. وتتيح الاتفاقيات وخطط العمل المتعلقة بالبحار الإقليمية مسارا يمكّن الذين ترتبط أنشطتهم بالبحر من تجميع أهدافهم وغاياتهم الرئيسية وإتاحة إمكانية الاطلاع عليها للآخرين. فعلى سبيل المثال:

(20) انظر https://panorama.solutions/en/solution/integrating-mangroves-and-nature-based-solutions-nbs-blue-economy-strategies-sustainable.

(21) متاح على الرابط https://mpath.unep.org/.

(أ) أنشـــأت الأطراف المتعاقدة في اتفاقية حماية البيئة البحرية والمنطقة الســـاحلية للبحر الأبيض المتوسط شبكة تضم 233 1 منطقة بحرية محمية ونفذت تدابير أخرى للحفظ على أساس المناطق في البحر الأبيض المتوسط، تشمل 39 منطقة محمية خاصة ذات أهمية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، ويحتمل أن تزداد أعداد تلك المناطق؛

(ب) خطت سيشيل، وهي طرف في اتفاقية نيروبي المعدلة لحماية وإدارة وتنمية البيئة البحرية والساحلية لمنطقة غرب المحيط الهادئ، خطوات جبارة في زيادة أعداد المناطق البحرية المحمية. ففي الوقت الحالي، تســـاهم المناطق البحرية المحمية التي أنشـــأتها والبالغ عددها 16 منطقة بحرية في حماية حوالي 26 في المائة من منطقتها الاقتصـادية الخالصـة. وهذا دليل جيد على أن هذا البلد الجزري قد تجاوز التعهد الذي قطعه على نفســـه بتحقيق الهدف 14 من أهداف التنمية المســـتدامة والغاية 5 المرتبطة به. وقد أدى تعزيز المناطق البحرية المحمية في سيشيل إلى زيادة مرونة قطاعي مصايد الأسماك والسياحة بدرجة كبيرة؛

(ج) أقرت البلدان التسعة المشاركة في الهيئات التنسيقية لبحار شرق آسيا رسميا إطار النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية في نيسان/أبريل 2023 لبلوغ أهداف إطار كونمينغ – مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي بشـــكل جماعي، وذلك بالتركيز على تخطيط الحيز البحري والمناطق البحرية المحمية والموائل. وهي أيضا بصدد إنشاء شبكة إقليمية تضم مؤسسات ومديري المناطق البحرية المحمية تضم الجهات الفاعلة الرئيسية ومن ضمنها مركز رابطة أمم جنوب شرق آسيا للتنوع البيولوجي، والشراكات في الإدارة البيئية لبحار شرق آسيا، والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة، وشبكة تكنولوجيا المناخ، واللجنة الاقتصـادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ وغيرها، وقد كانت موضـــوعا من المواضـــيع المطروحة للمناقشـــة في "مؤتمر محيطنا" في دورته العاشرة التي انعقدت في بوسان في جمهورية كوريا في نيسان/أبريل 2025؛

(د) جرى في إطار اتفاقية نيروبي اســـتحداث تقرير يعرض التوقعات المتعلقة بالمناطق البحرية المحمية في المنطقة مشـفوعا بلوحة متابعة تتعقب التقدم الذي تحرزه الأطراف المتعاقدة صـوب بلوغ الغاية 14-5 من أهداف التنمية المســـتدامة التي انقضـــى موعدها (حفظ ما لا يقل عن 30 في المائة من المناطق البرية والبحرية على كوكب الأرض بحلول عام 2020)، ويتخذ أيضـــا بمثابة خط أســـاس للهدف المقرر ضـــمن إطار كونمينغ – مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي والذي يقضـــي بحماية ما لا يقل عن 30 في المائة من المناطق البرية والبحرية على كوكب الأرض بحلول عام 2030. وانتُهي للتو من إعداد تقرير توقعات الموائل الحيوية، وهو نظير تقرير توقعات المناطق البحرية المحمية، وســـيســـاعد الأطراف المتعاقدة ليس وحسب في تحديد المناطق المحتملة التي ستوضع تحت قواعد حماية مختلفة في إطار "الهدف 30 في 30"، بل سيساعدها أيضاً في تعزيز إدارة المناطق المحمية. وفي الاجتماعات التي عقدتها مؤتمرات الأطراف في اتفاقية نيروبي، اتخذت عدة قرارات بشـــأن تعزيز إدارة المناطق البحرية المحمية وتطبيق أدوات الإدارة الأخرى القائمة على أساس المناطق لحفظ التنوع البيولوجي، وأصبح بعض تلك القرارات يتضمن حاليا إشـــارة إلى التصـــديق على اتفاق التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية، ومن ثم فهي توسـع نطاق العمل بموجب اتفاقية نيروبي ليشـمل المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية. وأنشـأت الأطراف في اتفاقية نيروبي مع شـركائها في رابطة علوم البحار لغرب المحيط الهندي شـبكة إدارة المناطق البحرية المحمية في غرب المحيط الهندي التي تضـــم جميع مديري المناطق المحمية في الإقليم لأغراض تبادل المعارف.

(هـ) تسعى الجهود الجارية فيما يتعلق بالإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية وتخطيط الحيز البحري والمبذولة في إطار الاتفاقيات وخطط العمل المتعلقة بالبحار الإقليمية إلى الترويج لمفهوم الاقتصاد الأزرق في سياق التنمية المستدامة.

التنفيذ الفعال للأطر القانونية ذات الصلة

51 - يجب أن تكون الإجراءات المتخذة مستندة إلى اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار التي تسن الإطار القانوني الذي يتعين أن تُنفذ بموجبه جميع الأنشطة المضطلع بها في المحيطات والبحار، وذلك طبقا لما تقره الجمعية العامة سنويا. وتتسم المشاركة العالمية والتنفيذ الفعال للاتفاقية والاتفاقات المنفذة لها، ومنها اتفاق التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية، بأهمية حاسمة في ضمان الحوكمة الفعالة لحفظ النظم الإيكولوجية البحرية وإصلاحها وإدارتها على نحو مستدام، ومنها النظم الإيكولوجية في أعماق البحار. وبناء على ذلك، لا بد أيضا من وضع أطر قانونية وطنية فعالة تسهل الحوكمة الشاملة والمنصفة للمحيطات بتضافر مع الأطر القانونية الدولية.

تسخير التكنولوجيا لأغراض الإدارة

52 - توفر أوجه التقدم الحاصلة في مجال التكنولوجيا موردا واعدا لتحسين حالة النظم الإيكولوجية البحرية. ومع ذلك، ينبغي بحثها بعناية لاستبانة العواقب السلبية غير المقصودة. وفي عام 2020، شرع الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة وبرنامج هواوي المعروف باسم إتاحة التكنولوجيا للكافة (TECH4ALL)، وهو شراكة مفتوحة لتطبيق الحلول الرقمية وتعزيزها من أجل تحقيق الإنصاف والفعالية فيما يتعلق بالمناطق المحمية. وتطبق هذه الشراكة "أداة قياس مرجعية" فريدة من نوعها تستخدم التكنولوجيا الرقمية لتتبع مظاهر التقدم وأوجه التحسن الحاصلة في المناطق المحمية[22].

تحقيق الاستدامة في الاستخدام من خلال إدارة الآثار الواقعة في البيئة البحرية

53 - لا يمكن استدامة إدارة استخدام الموارد البحرية إلا بتحقيق أهداف الاستخدام المستدام. وقد أصبحت المبادرات الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة عبر إدارة الآثار الواقعة في البيئة البحرية أكثر انتشارا. فعلى سبيل المثال، وضعت أطر[23] لتحقيق الاستدامة في المدى الطويل في قطاعي مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية ومكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وتعزيز فعالية تنفيذ اتفاق الأرصدة السمكية لعام 1995. وتستخدم السلطة الدولية لقاع البحار في إدارة أنشطة الاستكشاف سلسلة من أدوات حماية البيئة لضمان الحماية الفعالة للبيئة البحرية من الآثار الضارة التي قد تنشأ عن الأنشطة المضطلع بها في المنطقة، بما في ذلك من خلال استحداث وتطبيق أدوات مثل تقييم الأثر البيئي، وخطوط الأساس والرصد البيئي، وخطط الإدارة البيئية وأوامر الطوارئ[24].

(22) انظر https://tech4nature.iucngreenlist.org/.

(23) FAO, *Blue Transformation: Roadmap 2022–2030 – A Vision for FAO's Work on Aquatic Food Systems* (Rome, 2022); and the Coastal Fisheries Initiative.

(24) انظر www.isa.org.jm/the-mining-code/.

ضمان تقاسم منافع الموارد البحرية بعدل وإنصاف

54 - مسألة ضمان العدل والإنصاف في تقاسم المنافع المالية وغيرها من المنافع الاقتصادية المستمدة من بعض الموارد البحرية جزءٌ لا يتجزأ من الأنظمة المتخذة في هذا الشأن. وهذا أمر ضروري لا لضمان نهج منصف وعادل في استخدام بعض الموارد البحرية وحسب، وإنما أيضا لضمان بقاء ملكية الموارد وحمايتها في عهدة أصحاب المصلحة وذوي الحقوق الذين هم أقدر على إدارتها.

55 - وتراكم قدر كبير من التجربة في إطار بروتوكول ناغويا بشأن الحصول على الموارد الجينية والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها التابع لاتفاقية التنوع البيولوجي. ويوفر البروتوكول إطارا للوصول إلى الموارد الجينية وتقاسم المنافع الناشئة عن استخدامها. وفي المؤتمر السادس عشر للأطراف في الاتفاقية، أنشئت آلية جديدة متعددة الأطراف لتقاسم المنافع من استخدام معلومات التسلسل الرقمي، واستحدث صندوق عالمي في إطارها. وتحقيقا لمبدأ التراث المشترك للبشرية، تعكف اللجنة المالية للسلطة الدولية لقاع البحار على وضع صيغ التوزيع العادل وعلى إنشاء صندوق التراث المشترك من أجل التقاسم العادل للفوائد المالية المستمدة من الأنشطة المضطلع بها في المنطقة[25].

56 - واستحدثت أيضا أطر جديدة لتيسير الوصول إلى موارد المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية وتقاسم منافعها. فعلى سبيل المثال، يتطرق اتفاق التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية لمسألة التفاوت في القدرة على تنفيذ الأنشطة المتعلقة بالموارد الجينية البحرية وما يتصل بها من معلومات التسلسل الرقمي والاستفادة من تلك الموارد، ويسعى إلى ضمان أن تكون هذه الأنشطة في مصلحة الدول قاطبة ولصالح البشرية جمعاء.

التخطيط الوطني الشامل لتنفيذ التدابير المتعلقة بالتنوع البيولوجي والمناخ والتنمية المستدامة

57 - يجب على الدول في سعيها إلى إنشاء اقتصاد أزرق مستدام أن تدمج في خططها الاعتبارات المتعلقة بالتنوع البيولوجي والمناخ والتنمية الاقتصادية وحقوق الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية ومصالح أصحاب المصلحة الآخرين كالنساء والشباب. وتشمل الجهود المبذولة في هذا الصدد ما يلي:

- **مبادرة الاقتصاد الأزرق المستدام لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة**[26] - فهذه المبادرة تساعد البلدان على الأخذ بمنظور الحكومة بأسرها في سياساتها المتعلقة بالنهوض بالاقتصاد الأزرق وفي الإدارة المتكاملة للشؤون الداخلة في نطاقه. ووضع برنامج الأمم المتحدة للبيئة إطار عمل جديدا يمكّن البلدان من إيجاد وتنفيذ مسارات عملية تساعدها على التحول إلى اقتصادات زرقاء تتسم بالاستدامة والمرونة والإنصاف وتكون مصممة في ضوء مراعاة الظروف والاحتياجات التي تتفرد بها تلك البلدان كل منها على حدة. ويدعم إطار الانتقال التدريجي إلى الاقتصاد الأزرق المستدام اتباع نهج شاملة ترمي إلى حماية النظم الإيكولوجية للمحيطات وضمان تجددها وتيسير الاستخدام المستدام للموارد البحرية والساحلية من أجل رفاهية البشر. وتساعد منجية التقييم السريع للاستعداد المرفقة بالإطار البلدان على تهيئة الظروف المواتية لتنفيذ الحلول القائمة على الطبيعة وإجراءات

(25) انظر www.isa.org.jm/equitable-sharing-of-benefits/.

(26) انظر www.unep.org/topics/ocean-seas-and-coasts/ecosystem-based-approaches/sustainable-blue-economy.

الحفظ والإصلاح من أجل تعزيز استدامة السواحل وقدرتها على الصمود. ويقوم نهج ضمان التجدد هذا على التسليم بمسألة اعتماد المجتمع البشري على سلامة النظم الإيكولوجية المائية والبحرية والموارد الطبيعية وبأوجه التفاعل المعقدة بين النشاط البشري والمحيط. وأُعملت طريقة التقييم السريع للاستعداد في سياقات مختلفة في بلدان من قبيل وأنتيغوا وبربودا[27] وترينيداد وتوباغو[28] وفييت نام وكينيا.

- **البرنامج العالمي لتخطيط الحيز البحري المشترك بين اليونسكو واللجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات** – جرى في إطار هذا البرنامج استحداث منهجية للتقييم السريع لدعم البلدان في النهوض بعملية تخطيط الحيز البحري من خلال تعزيز التنسيق والتعاون فيما بين السلطات والمنظمات الدولية والإقليمية الراغبة في تقديم الدعم. وتساعد هذه المنهجية المكونة من ثلاث خطوات على تحديد الأنشطة والأعمال التي سبق أن اضطلع بها بلد بعينه في مجال تخطيط الحيز البحري، وفهم الثغرات القائمة، ثم القيام على نحو مشترك بوضع خطة عمل لتوجيه عملية توفير الموارد وتنمية القدرات، كمدخل إلى مبادرات أخرى. ومنذ عام 2024، نفذت منهجية التقييم السريع في كل من البرازيل وبنين وتايلند وتوغو وغانا وفيجي وكوت ديفوار، وتستعد اللجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات التابعة لليونسكو لتنفيذها في مزيد من البلدان في الأشهر والسنوات المقبلة[29].

تعزيز تنمية القدرات ونقل التكنولوجيا

58 – تنمية القدرات جانب حاسم الأهمية من جوانب الحوكمة المستدامة للمحيطات وحفظ النظم الإيكولوجية البحرية بطريقة فعالة واستخدام الموارد البحرية على نحو مستدام. ومن الأمثلة على ذلك ما يلي:

- **اللجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات** – تهدف استراتيجية تنمية القدرات التي وضعتها اللجنة للفترة 2023–2030 إلى تمكين جميع دولها الأعضاء من المشاركة في البحوث المتعلقة بالمحيطات والخدمات المرتبطة بها والاستفادة منها.

- **مرفق تنمية القدرات في إطار عقد المحيطات** – أعلن عن إنشاء هذا المرفق في كانون الأول/ديسمبر 2023 لتلبية الاحتياجات المتعلقة بتنمية القدرات للشركاء في الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً والعاملين المهنيين في مجال المحيطات الذين ما زالوا في بداية مسيرتهم المهنية.

- **برنامج زمالات قضايا المحيطات المشترك بين الأمم المتحدة والبرتغال** – يدعم هذا البرنامج البلدان النامية، ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية، في مجال الحوكمة المستدامة للمحيطات والاقتصاد الأزرق.

(27) انظر https://thecommonwealth.org/publications/rapid-readiness-assessment-transition-sustainable-blue-economy-pilot-project-antigua.

(28) انظر https://thecommonwealth.org/publications/rapid-readiness-assessment-transition-sustainable-blue-economy-pilot-project-trinidad.

(29) انظر https://mspglobal2030.org/rapid-assessment-methodology/.

- **السلطة الدولية لقاع البحار** – يضمن برنامج السلطة لتدريب المتعاقدين معها اكتساب موظفي الدول النامية الخبرة العملياتية من أجل المشاركة في الأنشطة المضطلع بها في المنطقة وحماية البيئة البحرية. وأنشئت مراكز إقليمية ووطنية للتدريب والبحوث في الصين ومصر لتعزيز الخبرات وتيسير البحوث وتشجيع الإدارة المسؤولة للموارد البحرية. ونُفذت إجراءات مركزة على دعم مشاركة المرأة في الأنشطة البحثية في أعماق البحار وتعزيز تلك المشاركة.
- **شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار، مكتب الشؤون القانونية، الأمانة العامة للأمم المتحدة** – تقدم المعلومات وتسدي المشورة والمساعدة التقنية لدعم تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار واتفاقاتها التنفيذية، بوسائل منها الاضطلاع بأعمال الأمانة فيما يتعلق باتفاق التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية إلى أن تبدأ الأمانة الدائمة المنشأة في إطاره مزاولة مهامها.
- **برنامج البحار الإقليمية التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة** – يسدي البرنامج المشورة السياساتية، والتوجيه التقني، وتوفر الأدوات وبناء القدرات لدعم الحلول الفعالة القائمة على الطبيعة وغيرها من الوسائل لتحقيق الأهداف العالمية المتعلقة بالتنوع البيولوجي والمناخ والتلوث ضمن إطار كونمينغ – مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ والتقييمات البيئية البحرية بموجب الصكوك الأخرى، بما فيها الاتفاقيات وخطط العمل المتعلقة بالبحار الإقليمية.

59 – ويحتمل أيضا أن يسهم اتفاق التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية في معالجة مسألة التفاوت في القدرة على الاضطلاع بالأنشطة في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية، مع ما يتوقع أن يترتب على ذلك من آثار غير مباشرة على القدرة على تنفيذ الصكوك الأخرى، كما أنه سوف يساعد الدول في تعزيز التعاون والتنسيق فيما يتعلق بهذه الأنشطة من خلال بناء القدرات ونقل التكنولوجيا البحرية.

توفير التمويل المستدام لحفظ النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية وإصلاحها وإدارتها على نحو مستدام

60 – ازدادت الحاجة إلى تمويل الأنشطة المتعلقة بالمحيطات بسبب ازدياد الضغط لأسباب منها الإعانات التي تضر بالمحيطات، والرغبة في تحقيق أهداف طموحة تتعلق بأنشطة التنمية والحفظ في المحيطات. ولئن ازدادت الاستثمارات في القطاعين العام والخاص على السواء، فإن الزيادة الكبيرة في احتياجات تمويل أنشطة النهوض بالمحيطات قد تجاوزت بكثير هذه المكاسب، وهذا ما يؤدي إلى اتساع فجوة التمويل. وأصبحت فجوة تمويل أنشطة المحيطات عقبة واضحة أمام تحقيق الأهداف العالمية المتعلقة بالمحيطات وتحقيق استدامتها. وتتسم نماذج التمويل المستدام، بما في ذلك أدوات التمويل المختلط، بأهمية بالغة في حفظ النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية وإصلاحها وإدارتها على نحو مستدام.

61 – ومن الأمثلة الجيدة على نموذج التمويل المختلط للأنشطة المتعلقة بالمحيطات الصندوق العالمي للشعاب المرجانية، وهو أول صندوق استئماني متعدد الشركاء تابع للأمم المتحدة مخصص حصرا للهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة. ويعمل تحالف الصندوق العالمي على تعزيز قدرة النظم الإيكولوجية للشعاب المرجانية والمجتمعات المحلية والاقتصادات الساحلية على الصمود من خلال تعبئة موارد جديدة من

القطاعين العام والخاص تعزز المشـــاريع المســـتدامة والحلول المالية المبتكرة لأزمة الشـــعاب المرجانية. وإذ يركز الصـــندوق العالمي على البعد المحلي في تنفيذ أنشـــطته واســـتثماراته فهو يتبع نهجا متكاملا قائماً على النظام الإيكولوجي يركز على "الملاذات المرجانية الآمنة"، وهي موائل الشـــعاب المرجانية التي تظهر قدرة على الصـمود أمام آثار تغير المناخ. وينشـط الصـندوق في أكثر من 20 بلدا من بلدان العالم المشـتهرة بشعابها المرجانية.

خامسا - استنتاجات وتوصيات

62 - النظم الإيكولوجية البحرية والســـاحلية، ومنها بيئات أعماق البحار، هي أســـاس عافية الكوكب والتنوع البيولوجي وسـبل عيش الإنسـان. فهي تقدم مجموعة واسـعة من خدمات النظم الإيكولوجية، بداء من دعم التنوع البيولوجي وتنظيم المناخ إلى توفير مقومات الأمن الغذائي والرخاء الاقتصـــادي بالإضـــافة إلى القيم الاجتماعية والثقافية. ومع ذلك، لم يتوقف الاتجاه العام لتدهور النظم الإيكولوجية منذ مؤتمر الأمم المتحدة لدعم تنفيذ الهدف 14 من أهداف التنمية المســـتدامة لعام 2022 بســـبب الضـــغوط الناجمة عن الأنشطة البشرية. وفي هذا الوضع خطرٌ كبير يتهدد تحقيق الأهداف العالمية للتنمية المستدامة.

63 - وقد بُذلت جهود جبارة في جميع الجوانب لفهم النظم الإيكولوجية البحرية والســـاحلية وحفظها وإصـــلاحها وإدارتها على نحو مسـتدام. وغدا نطاق المسـاحة البحرية والسـاحلية المشـمولة بتدابير الحماية والحفظ يتسـع تدريجيا. وبفضـل مبادرات تخطيط الحيز البحري واسـتخدام أدوات الإدارة الأخرى القائمة على أسـاس المناطق، اسـتطاعت الدول أن تدمج تدريجيا وبشـكل كبير اعتبارات التنوع البيولوجي والعمل المناخي في سياسـة التنمية والإدارة. ولم تسـعف المبادرات العالمية التي وضـعت مثل عقد الأمم المتحدة، وعقد الأمم المتحدة لإصـلاح النظم الإيكولوجية، ومبادرة الاقتصـاد الأزرق المستدام التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والبرنامج العالمي لتخطيط الحيز البحري التابع لليونسـكو - اللجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات وغيرها من المبادرات، في إذكاء الوعي العام وحسـب، بل سـاعدت أيضـا على تحفيز الجهود وتعبئة الموارد لسـد الفجوات القائمة في مجال المعارف وتعزيز بناء القدرات والنهوض بعمليات وضـع السـياسـات القائمة على المعطيات العلمية. وســـاهمت الأطر والاتفاقات المنبثقة من مفاوضـــات جرت دوليا مثل إطار كونمينغ - مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي واتفاق التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية في وضع الأساس للتغيير التحويلي في حوكمة النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية.

64 - على أن التحديات ما زالت قائمة رغم التقدم المحرز. وما انفكت الضـغوط على النظم الإيكولوجية وعوامل فقدان التنوع البيولوجي تزداد. وما فتئت ظواهر تغير المناخ والتلوث والاستغلال المفرط تزيد في حدة تدهور النظم الإيكولوجية البحرية وتؤدي إلى اسـتفحاله. ويؤدي احترار المحيطات والتحمض وارتفاع مسـتوى ســـطح البحر إلى تفاقم تلك الأخطار، وهذا يحدث تأثيرات متتالية تضـــر بالتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية. وتضـــفي العوامل غير المباشـــرة لفقدان التنوع البيولوجي، كالتغير الديموغرافي والديناميات الاجتماعية والثقافية واتجاهات الســـوق، المزيد من التعقيد على الوضـــع بأكمله، مع ما يتعين التســـليم به ومعالجته من المقايضـات في هذا الشـأن. ويفتقر العديد من البلدان إلى القدرات المالية والتقنية والمؤسـسـية اللازمة لتنفيذ تدابير ذات فعالية في الجوانب المتعلقة بالحفظ والاستخدام المستدام. وكثيرا ما تكون السياسات واللوائح والأطر التنظيمية قد وُضـع بعضُـها بمعزل عن بعض وهذا يحد من فعاليتها. ولئن ازداد الوعي العام

بضـــرورة حفظ المحيطات، لا مناص من بذل المزيد من الجهود لتحويل هذا الوعي إلى تغيير عملي وإرادة سياسية ثابتة.

65 - على أن هذه التحديات تنطوي في ثناياها على فرص ســانحة لتحفيز العمل الذي يحدث التحول. وقد زاد الوعي العام بقضــايا التنوع البيولوجي والطبيعة زيادة كبيرة، وســاعد ازدياده في التحفيز على اتخاذ إجراءات ملموسة على كل من الصعيد العالمي والإقليمي ودون الإقليمي والوطني والمحلي. ويتزايد الاعتراف بالانخراط المتحمس لأصــحاب المصــلحة ودمجه في مختلف مســتويات الحوكمة. وتســاهم الأطر القانونية والســياســاتية الدولية الآخذة في التطور في ســد الثغرات القائمة في مجال حفظ النظم الإيكولوجية البحرية والســاحلية وإدارتها وإصــلاحها. وما فتئت مبادرات الحوار والتنســيق والتعاون تتحســن باطراد على مســتوى الأمانة العامة في مختلف عمليات وضع السياسات. وتساهم آليات من قبيل شبكة الأمم المتحدة للمحيطات ومبادرة المحيطات المســتدامة ومبادرة الاقتصــاد الأزرق المســتدام في تعزيز التعاون بين القطاعات وتعزيز أوجه التآزر بين الخطط المتعلقة بقضايا التنوع البيولوجي والمناخ والتنمية المستدامة. وصار تعزيز التواصل بين العلماء وواضعي السياسات من الأمور المعترف بضرورتها لاتخاذ قرارات بناء على الأدلة. ويتيح التقدم الحاصل في مجال العلم والتكنولوجيا أدوات جديدة لرصد النظم الإيكولوجية البحرية وإدارتها وإصلاحها. هذا بالإضــافة إلى أن القيم المختلفة التي يضــفيها أصــحاب المصــلحة المختلفون على النظم الإيكولوجية للمحيطات قد أصبحت تدريجيا موضع اعتراف، وهذا يدل على أن إحراز تقدم صوب تحقيق نتائج مستدامة أمر ممكن.

66 - وقد تود الدول، في سعيها إلى ضمان استدامة النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية في المستقبل، النظر في الإجراءات الموصى بها التالية:

- **دعم التنفيذ الفعال للأطر القانونية القائمة وتعزيز مبادرات السياسات البارزة** - العمل على تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار واتفاقاتها التنفيذية وكذا ما يتصــل بالموضــوع من الصــكوك العالمية والإقليمية ودون الإقليمية الأخرى تنفيذا تاما وفعالا. وتيســير بدء نفاذ اتفاق حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية في وقت مبكر والتحضــير له وتنفيذه على نحو فعال. وتشــجيع البلدان على تنفيذ إطار كونمينغ - مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي ومســاهماتها المحددة وطنيا بموجب اتفاق باريس وتعزيز ما تبذله من جهود في هذا المضمار.

- **تدعيم النهج الشمولي** - تشجيع الدول على اعتماد سياسات موحدة بشأن المحيطات تعالج قضايا التنوع البيولوجي والمناخ والتنمية، والحرص في ذلك على تأمين المشــاركة المنصــفة. وتطبيق نهج النظم الإيكولوجية والنهج التحوطي والحلول القائمة على الطبيعة والإجراءات المناخية القائمة على المحيطات والتكنولوجيات المبتكرة وأهداف التنمية المســتدامة من أجل تحقيق أقصــى قدر من الاستدامة والآثار المتكاملة.

- **إدارة 100 في المائة من مناطق المحيطات الخاضــعة للولاية الوطنية إدارة مســتدامة** - العمل على أن يصــبح 100 في المائة من المناطق المحيطية الخاضــعة للولاية الوطنية مشــمولا بتدابير الإدارة المســتدامة بحلول عام 2030 وتعزيز الجهود الوطنية والإقليمية في الدول الســاحلية والدول المحيطية قاطبة.

- **بناء القدرات.** تعزيز الجهود الدولية بما في ذلك التنسيق والتعاون فيما بين المنظمات الدولية المختصة والدول والكيانات الخاصة والمؤسسات البحثية والمؤسسات المالية لسد النقص في القدرات عن طريق توفير التدريب الموجه ونقل التكنولوجيا والدعم المالي للدول النامية، والحرص في ذلك على أخذ الاحتياجات العملية والأهداف الإنمائية الطويلة الأجل لبلدان محددة بعين الاعتبار.

- تعبئة الموارد المالية سد فجوة تمويل الإجراءات المتعلقة بالتنوع البيولوجي باستحداث آليات مبتكرة مثل السندات الزرقاء والقروض الزرقاء وأرصدة الكربون والشراكات بين القطاعين العام والخاص.

- **تعزيز الإنصاف وشمول الجميع** – تشجيع المشاركة الواسعة لأصحاب المصلحة وأصحاب الحقوق. والاعتراف بأدوار الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والنساء والشباب في حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه على نحو مستدام ودعم تلك الأدوار. وضمان التقاسم العادل للمنافع وإدماج المنظورات الثقافية المتنوعة في عملية وضع السياسات.

- **الاستفادة من التكنولوجيا والابتكار** – التوسع في استخدام التكنولوجيات المتقدمة لأغراض الرصد والبحث والإنفاذ والإصلاح. ودعم الشراكات لتسريع الابتكار.

- **الارتقاء بالوعي العام والتثقيف** – تنظيم حملات عالمية لإذكاء الوعي بقضايا النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية والترابط بين سلامة المحيطات ورفاهية الإنسان. وتعزيز مبادرات تحسين الدراية بأمور المحيطات لتشجيع التغيير السلوكي وتحفيز العمل السياسي.

- **تعزيز تدابير الحفظ على أساس المناطق** – التركيز على نوعية وفعالية المناطق البحرية المحمية وغيرها من تدابير الحفظ الأخرى. وإعطاء الأولوية للتواصل والتمثيل وفعالية الإدارة.

- **تحقيق الاستخدام المستدام** – ضمان الاستخدام المستدام للموارد البحرية والعمل في الوقت ذاته على تعزيز تدابير حفظ النظم الإيكولوجية. والاستثمار في الاستخدام المستدام جزء لا يتجزأ من صون النظم الإيكولوجية وإصلاحها.

67 – لقد أصبح تدهور النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية أزمة تتجاوز الحدود الوطنية وتؤثر في جميع جوانب رفاهية الإنسان وسلامة الكوكب. وباستطاعة المجتمع الدولي أن نختط طريقا يفضي بنا إلى حفظ المحيطات وإصلاحها وإدارتها على نحو مستدام بواسطة تعزيز التعاون العالمي والاستفادة من أوجه التقدم العلمي، وتعزيز المساواة وشمول الجميع. ويتطلب تحقيق هذه الرؤية اتخاذ إجراءات عاجلة من جميع أصحاب المصلحة – الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات المالية والمجتمعات المحلية والقطاع الخاص والأفراد على حد سواء. ويتوقف مستقبل النظم الإيكولوجية البحرية على قدرتنا الجماعية على العمل بشكل حاسم وشامل.

سادسا – أسئلة توجيهية

68 – يمكن الاستعانة بالأسئلة التوجيهية التالية لإثراء الحلقة:

(أ) ما هي التحديات والعوائق الأكثر إلحاحاً التي تعرقل فعالية حفظ النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية، بما فيها النظم الإيكولوجية في أعماق البحار، وإصلاحها وإدارتها على نحو مستدام؟

(ب) هل توجد أمثلة عملية على نهج السياسات والإدارة الشاملة والمتكاملة التي تحمي سلامة المحيطات والسواحل وتيسر الاستخدام المستدام لموارد المحيطات من أجل رفاهية الإنسان؟

(ج) ما هي آليات التمويل الابتكاري التي يمكن استحداثها أو توسيع نطاقها لدعم جهود إصلاح النظم الإيكولوجية وحفظها على نطاق واسع والحلول المناخية القائمة على الطبيعة؟

(د) ما هي الثغرات الموجودة في أطر السياسات البحرية والساحلية، وما السبيل إلى سد هذه الثغرات لمواءمة الإجراءات عبر جميع القطاعات والمناطق؟

(هـ) ما الإجراءات التي يمكن اتخاذها لتعزيز إدماج الأهداف الدولية كالهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة وأهداف إطار عمل كونمينغ – مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي واتفاقية باريس والاتفاقيات وخطط العمل المتعلقة بالبحار الإقليمية في تخطيط الحيز البحري والإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية؟

(و) ما الجهود التي يمكن أن تبذل للاستفادة من تجربة تخطيط الحيز البحري ضمن نطاق الولاية الوطنية وتوسيعها لتشمل تنفيذ تدابير من قبيل الأدوات الإدارية القائمة على أساس المناطق في إطار اتفاق حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية واستخدامه على نحو مستدام؟

(ز) ما السبيل إلى حماية الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية وتعزيز أدوارهم في حماية المحيطات؟

(ح) ما التدابير التي يمكن اتخاذها من أجل تحسين دور عقد المحيطات بطريقة أفضل باعتباره محفزا لتسريع العمل العالمي والإقليمي وتعبئة مختلف أصحاب المصلحة من أجل حفظ النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية وإصلاحها وإدارتها على نحو مستدام؟

(ط) ما السبيل إلى تعزيز الحوكمة المحيطية المتعددة الأطراف، لا سيما فيما يتعلق بالأنواع البحرية، من أجل ضمان حماية التنوع البيولوجي البحري والساحلي؟